

لقاء القاهرة يصطدم بسقف مطالب حماس

دورا في التأثير العام ودفعت إسرائيل والولايات المتحدة للشعور بالقلق ولا تزال حماس خاضعة بقوة لتفكير وتنظيمات الإسلام السياسي التي تتسم بالحيث، ولا توجد ضمانات تدعم إمكانية تغيير رؤيتها التي تقوم على فرض مكاسبها السياسية إلا إذا حدثت معجزة فلسطينية، في حين أن هناك مشروعا جاهزا لدى القاهرة لدمج الفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية لتتمكن من التعامل مع الأوضاع الراهنة. وتحاول حماس القفز على عتبة منظمة التحرير والسعي لإعادة تشكيلها بطريقة تحقق أغراضا سياسية خاصة بها وحدها، وتضمن لها الهيمنة على مفاصل القرار على حساب السيطرة التاريخية لحركة فتح، وهو ما يتعارض مع التقديرات المصرية التي ترى أن منظمة التحرير ركن أساسي في النضال السياسي ولا تجب التضحية به.

وأشار المحلل السياسي القريب من حماس مصطفى الصواف لـ"العرب" إلى أن رؤية الحركة تقوم على ضرورة أن تكون هناك وحدة قادرة على تأسيس بناء سياسي يمكن أن يشكل رافعة للنضال الفلسطيني، وأن حماس ستطالب بهيئة وطنية لإدارة الوضع القائم من دون أن يكون هناك ارتباط بإسرائيل.



مصطفى الصواف

العقيلة السابقة لم تعد تتماشى مع الأرضية الجديدة بعد حرب غزة

ويرى متابعون أن إسرائيل هي المستفيد الأول من الوضع الحالي، لأن حماس حركة مصنفة كتكثيف إرهابي في بعض الدول الغربية، والسلطة الفلسطينية ضعيفة، وحركة فتح تنخر في جسدها الخلاقات، وبالتالي من الواجب الانعقاد هذه المرة حول إنهاء الانقسام كمدخل لضبط مسارات القضية الفلسطينية.

ولدى أي حكومة إسرائيلية حجة للتوصل من عدم التفاوض مع الجانب الفلسطيني على أساس حل الدولتين الذي أعاد طرحه الرئيس الأمريكي جو بايدن، ففي ظل التشترزم الذي يسود الساحة الفلسطينية لن يكون هناك أفق إيجابي لأي مفاوضات.

وتسعى الإدارة المصرية إلى إنهاء الانقسام والوصول إلى تفاهات مشتركة بين جميع الفصائل لدفع مفاوضات حل الدولتين إلى الأمام ومحاولة استغلال تصاعد الإهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية قبل أن يبرد وربما يتلاشى. وأكد مصطفى الصواف لـ"العرب" أن فرص نجاح اجتماعات القاهرة تتوقف على الأجندة التي تحملها فتح بتعليمات من الرئيس أبو مازن، وأن العقيلة السابقة لم تعد تتماشى مع الأرضية الجديدة بعد حرب غزة.

القاهرة - يحاط لقاء الفصائل الفلسطينية الذي دعت القاهرة إلى انعقاده السبت المقبل بقدرة عال من الغموض، ومن غير الواضح ما إذا كانت الاجتماعات التي رتب لها مصر ستتم بشكل منفصل بين حركتي فتح وحماس أولا أم بشكل مباشر، ثم تنتقل إلى عقد اجتماع للأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية.

واستبعدت مصادر فلسطينية في القاهرة حضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الاجتماعات، قبل أن تتمكن القاهرة من تذليل العقبات الناجمة عن رفع حماس سقف مطالبها السياسية وتعاملها مع غيرها من الفصائل باعتبارها قاطرة لها. وتشتت المصادر ذاتها لـ"العرب" أن عباس ينتظر توضيحا من القاهرة بشأن موقف حماس من إشراف السلطة على إعادة إعمار غزة التي تحاول الحركة التملص منه، ويريد معرفة رأيها من المشاركة في حكومة وحدة وطنية، ولا يريد أن يكون متواجدا بالقاهرة في وقت يتوقع أن تشهد المحادثات شدا وجدبا طويلا. وحاول عباس استخدام ورقة قطر ليغمر منها للقاهرة بعدم ممارسة ضغوط على فتح، حيث التقى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية مع الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في الدوحة الاثنين.

ووضع اشتية الشيخ تميم في صورة التحركات الدبلوماسية داعيا إلى "ملء الفراغ الحالي عبر طرح مسار سياسي يفضي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية عبر الرباعية الدولية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس".

ويشير مراقبون إلى أن حماس منتبهة بما تعتبره نصرا سياسيا حققته على إسرائيل، وتحاول تسويق الأمر على هذا الأساس بين الجمهور الفلسطيني للحد من الضغوط التي قد يتعرض لها وفيها بالقاهرة لتقديم تنازلات تصب في صالح السلطة الفلسطينية.

وقال مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة عبد العليم محمد، إن التفكير الفصائلي أبرز ما يهدد نجاح محادثات القاهرة، لأن رفض حماس وضع المكاسب التي تحققت في سياق شامل بحيث يجري التوافق على قيادة موحدة تحدثت باسم الفلسطينيين مع المجتمع الدولي وإسرائيل سوف يقود إلى تكرار التجارب السابقة التي توقفت عند نقطة عدم تنفيذ ما يتم التوصل إليه خلال الاجتماعات.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن إصرار حماس على تأكيدها بأنها الطرف الوحيد المنتصر في الحرب الأخيرة في غير محله، لأن انتفاضة القدس هي التي وجهت أنظار المجتمع الدولي نحو القضية الفلسطينية أولا، وليس هناك طرف واحد يمكن اعتباره السبب في ما تحقق وإنما هي مجموعة من العوامل المتباينة لعبت

«الدعس على الدستور» يفاقم نقمة الشارع الأردني على البرلمان النواب الإسلاميون يستغلون أزمة العجرامة وتفاعلاتها لتأجيج الأوضاع



الإخوان والاستثمار في الأزمات

(حكومية)، رحيل مجلس النواب الحالي خلال فترة وشيكة، معتبرا أن "عدم وجود إصلاح حقيقي على مستوى التشريعات الناظمة للحياة السياسية وتعديل قانون الانتخاب، سيعيد إنتاج مجلس نيابي بالوصفات ذاتها".

ورأى أنه "على رغم الامتزازات الحاصلة في المجلس، فإن وجوده دستوريا هو أمر أساسي لإقرار أي تعديلات على قانون الانتخاب الحالي أو إقرار قانون انتخاب جديد". وكان الملك عبدالله الثاني قد حث في وقت سابق على ضرورة إجراء الإصلاحات السياسية، مشددا على ألا تكون مجرد شعارات، ومن المرجح أن تتطرق هذه الورشة قريبا وستشمل قانون الانتخابات الذي يحمله كثيرون المسؤولية عن تردي الحياة البرلمانية. وأجريت الانتخابات النيابية في نوفمبر 2020 ضمن القوائم الذي تم إقراره في 2016 عوضا عن قانون "الصوت الواحد"، الذي لا يختلف عنه كثيرا، إذ يتيح اختيار عدد محدد من قائمة تحتوي على مجموعة من المرشحين، ويحصل على المقعد أعلى الأصوات بينهم.

ولم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت العام الماضي 29.9 في المئة، من إجمالي أكثر من 4.6 مليون ناخب مسجل، وأقرت مجلس نواب غلب عليه الطابع الجهوي والعشائري وأصحاب المصالح، في مقابل غياب القوى الحزبية.

عليه بعد أن غادر مكانه "طنز (تبا) بمجلس النواب وطن بالنظام الداخلي"، وفق مقطع مصور تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعقب انتهاء الجلسة، اعتذر "العجرامة" في مكتب رئيس المجلس عما بدر منه، إلا أن زملاء له وقعا مذكرة لتحويله إلى لجنة تأديبية، لتصل الأزمة إلى تجسيد عضويته وآخر الشهر الماضي.

وأخذت القضية في التطور شيئا فشيئا، حيث أدى ذلك القرار إلى حالة من التعاطف الشعبي مع العجرامة، وبدأت العشرات بالتوافد إليه لتأييده؛ لخصوصية ما قاله في مداخلته بالبرلمان، إلا أن تلك التجمعات سببت قلقا واضحا للجهات الرسمية، وحاولت منعها بالقوة، لكن حديثا مصورا للعجرامة في إحداها أثار غضب المجلس، بعد أن اعتبروه مسيئا للملك والمجتمع.

وقرر أحد زملائه تبني مذكرة لفصله، حيث وقع عليها 109 نائب (من أصل 130)، وعقد جلسة طارئة يوم الأحد، وتقرر ذلك بالفعل، ما أدى إلى أعمال شغب في مسقط رأس العجرامة في منطقة ناعور بالعاصمة عمان. ووضعت قضية النائب العجرامة البرلمان الأردني في موقف لا يجسد عليه، ليزيد ما سبب من كلام للنائب الرباعية بشأن الدستور من تعميق الأزمة. واستبعد ليث نصرأوين أستاذ القانون الدستوري في الجامعة الأردنية

ويتهم البعض، النواب الإسلاميين، الذين كانوا اتخذوا موقفا متحفظا على قرار فصل النائب أسامة العجرامة، بمحاولة استثمار الأزمة والغضب الشعبي لزيادة تآلب الرأي العام على المجلس، خاصة بعد الحاصلة الهزيلة التي حققها في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ويشير هؤلاء إلى أن نقل أحد النواب الإسلاميين لحوار جرى على هامش جلسة بين زميلين، وبغض النظر عما جاء به أحدهما من خطأ لم يكن بريئا وهدفه زيادة الضغط على السلطة، والدفع باتجاه تاجيج الأوضاع أكثر.

وكانت قضية النائب الأردني المفضل أسامة العجرامة، وما رافقها من تطورات، أثارت ردود فعل شعبية واسعة، طالبت برحيل مجلس النواب؛ لما اعتبروه "افتعالا لأزمة غير محسوبة الأبعاد"، تنم عن ضعف الأداء.

وبدأت القضية الشهر الماضي، عندما قرر العجرامة أن يعبر عن رأيه في حادثة انقطاع الكهرباء خلال جلسة خاصة عقدت لذلك، حيث وصف ما جرى بأنه كان "متعمدا"؛ لمنع مسيرات تضامنية للعشرات مع الفلسطينيين، بينما طالبه زملاؤه بإثبات صحة ما يقوله. واحتدم النقاش في المجلس، وحاول العجرامة أن يكمل حديثه، بعد أن تم قطع الصوت عنه، واعتبر رئيس المجلس عبد المنعم العودات حينها أن ما قاله يخالف النظام الداخلي للمجلس، ليرد

بواجه مجلس النواب الأردني أزمة جديدة على خلفية عبارة نقلت عن أحد نوابه ومفادها "الدعس على الدستور نصرة للملك". ودفع توالد أزمات المجلس وسعي بعض القوى لاستثمارها بهدف تجيش الشارع، إلى تنامي الدعوات المطالبة بحله.

عمان - تحوّل مجلس النواب الأردني هذه الأيام إلى مركز توتر عال، ففي خضم تحبّطه في معالجة قضية النائب أسامة العجرامة التي لا تزال تتفاعل لتلقي بظلال قاتمة على المشهد الأردني، يطل أحد النواب الإسلاميين منها أحد زملائه بانتهاك الدستور، عبر استخدامه لعبارة "اليوم بدنا ندعس على الدستور".

ونقل النائب بينال فريجات في منشور في صفحته على فيسبوك حوارا دار بين النائب جعفر الرباعية والنائب صالح العرومطي خلال جلسة طارئة الأحد لفصل النائب أسامة العجرامة.

ويحسب ما نقل فريجات فقد باهر العرومطي إلى إبداء استغرابه من عدد الحضور الذي سجلته الجلسة قائلا "ما شاء الله القاعة فمل لأول مرة بحضور هذا العدد"، ليرد عليه الرباعية "نعم الكل جاي اليوم عشان يفرغ للوطن وسيدنا.. وبدنا نفضل أسامة"، يقصد النائب العجرامة. وأضاف الرباعية بانفعال "اليوم بدنا ندعس على الدستور من أجل سيدنا (الملك عبدالله الثاني)".

وتسائل فريجات في منشوره "هل هكذا يتم نصرة جلالة الملك والدفاع عنه؟ وأنها أخطر مصطلح ("الطنز" التي استخدمها النائب المفضل أسامة العجرامة) أم مصطلح (الدعس على الدستور)".



جعفر الرباعية

سأقفز على الدستور من أجل مصلحة الوطن

وأثارت عبارة "الدعس على الدستور" ضجة واسعة في الأردن، ما دفع النائب الرباعية إلى تبرير تصريحاته، قائلا في لقاء على قناة "رؤيا" الخاصة، إنه لم يقل إنه يريد "الدعس على الدستور" وإنما قال "سأقفز على الدستور من أجل مصلحة الوطن".

وزاد تبرير الرباعية الوضع سوءا وسط مطالبات متصاعدة بضرورة حل المجلس النيابي الحالي، مع توالي هزات وزلات نوابه، الأمر الذي تحول عنصر تازيم بدل تهديد وحل.

حركة الحلو تدير المفاوضات مع الخرطوم بعقيلة انفصالية

وتضع الحركة الشعبية جناح الحلو، في ذهنها المكاسب التي حصلت عليها الحركات المضوية تحت الجبهة الثورية في اتفاق جوبا للسلام، وتحاول الحصول على قدر أكبر يتيح لها مزايا سياسية في المنطقتين.

وتطالب عرقيات عديدة في جبال النوبة حاليا بأن تكون شريكة في الأبحاث، وتدعي بأن الحلو يفتقر للجدور التي تؤكد الانتماء إلى أبناء النوبة الأصليين، وهؤلاء لديهم اعتراضات على فرض علمانية الدولة عليهم باعتبارهم من المسلمين الوسطين، ويشكلون 85 في المئة من إجمالي المواطنين الذين يعيشون في المنطقتين.

واستشعرت الجبهة الثورية خطر ما يدور في جوبا ما دفعها للإعلان عن مشاعر وفد من قاداتها في المفاوضات، وسعدت إلى تحريك الاتفاق الذي وقعته من قبل، وأعلنت عقد اجتماع الثلاثاء، خاص باللجنة العليا الدولية للتقييم والمراقبة التي نص عليها اتفاق السلام الموقع معها.

وتوقع الرؤى المعارضة للحركات المسلحة إلى إفشال المرحلة الانتقالية، وأن إطالة أمدها في كل مرة تتوصل فيها الحكومة إلى اتفاق مع حركة مسلحة لم تنخرط في اتفاق جوبا يفسح المجال أمام زيادة الارتباك وسط أوضاع اقتصادية متردية.

ما حصلت عليه حركة منافسه مالك عقار، قائد الجناح الآخر في الحركة الشعبية. وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن توافق الحكومة بشكل نهائي على تطبيق علمانية الدولة سيكون الوسيلة لمنع استخدام حق تقرير المصير، فضلا عن تقديم تنازلات في ما يتعلق بالسلطة والثروة، لكن ذلك قد يدفع بعض المجموعات الصغيرة إلى حمل السلاح والانفصال عن الحركات الأم لتحقيق مكاسب مماثلة.



أبو القاسم إبراهيم آدم

المفاوضات تواجه صعوبات بسبب ارتفاع سقف مطالب الحلو

تؤكد موافقة السلطة على علمانية الدولة دون الانتظار للمؤتمر الدستوري أنها فرضت مطلبها لمجموعة تحمل السلاح لا تمثل 1 في المئة من إجمالي مواطني الدولة، ما يحمل تبعات سياسية سلبية.

وتعد مساعي حركة الحلو نحو دمج جيشها في القوات المسلحة السودانية خلال فترة عشرة أعوام أحد الخلافات مع المكون العسكري الذي يتمسك بضرورة أن يكون ذلك في أثناء الفترة الانتقالية الراهنة.

يعيد إلى الأذهان شبح اتفاق نيفاشا الذي انتهى بانفصال جنوب السودان.

واتاح اتفاق جوبا الموقع بين الخرطوم والجبهة الثورية في أكتوبر الماضي الحكم الذاتي للمنطقتين وحق إقرار التشريعات الخاصة بما يتواءم مع التشريعات القومية، وأي رأي مخالف على المستوى الشعبي سوف يؤدي إلى أزمة أكبر وستجد السلطة الانتقالية نفسها أمام تعارض مصالح بين الحركات قد يقود إلى حرب بينها. ولدى دوائر حكومية قناعة بان الحلو يستخدم ورقة علمانية الدولة التي تواجه اعتراضات لحسمها خلال مفاوضات جوبا للذهاب نحو خيار الانفصال لاحقا، ويشعر وفد الحكومة بأنه يخوض مباحثات لترجيح كفة الانفصال أكثر من الوحدة، وبات مشغولا بتفادي استخدام حق تقرير المصير باقل خسائر ممكنة.

ولفت أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم أبو القاسم إبراهيم آدم، إلى أن المفاوضات تواجه صعوبات بسبب ارتفاع سقف مطالب الحلو، ووضع شروط تنبئ بأنه يستهدف ابتزاز الخرطوم، مثل تغيير العطلة الرسمية في منطقة أغلبها من المسلمين (الأربعاء بدلا من الجمعة)، وتغيير اللغة إلى الإنجليزية بدلا من العربية، وغيرها من المطالب التي يريد منها الحصول على مكاسب تفوق

النوبة وجنوب كردفان)، وهو ما تراه الحكومة مقدمة لاستخدام حق تقرير المصير قد يقود للانفصال.

ويصر الحلو على تطبيق مبدأ "المشورة الشعبية" بشأن ما يجري التوصل إليه من تفاهات على مستوى كل من السلطة والثروة، وهو ما تعترض عليه السلطة بجميع مكوناتها، بما فيها الحركات المسلحة التي ترى أن ذلك يلغي الاتفاق المبدئي السابق مع الحركة الشعبية شمال جناب مالك عقار، فيما ترى الحكومة أن الإصرار على المطلب



مشروع انفصالي قيد الإنشاء

وأشار مقرر فريق الوساطة الجنوب سوداني ضيو مطوك، إلى أن اللجان التي جرى تشكيلها لمناقشة القضايا الخلافية، لم تحرز سوى تقدم بسيط في ملف الترتيبات الأمنية.

ويرى مراقبون أن عبد العزيز الحلو يوظف حالة الارتباك التي تبدو عليها السلطة الانتقالية بمكونيها المدني والعسكري وحاجتها إلى السلام، لتحقيق مكاسب تمكنه من وضع نواة لما يشبه دولة جديدة من دون أن يكون هناك حضور حكومي في المنطقتين (جبال

الخرطوم - استأنفت جلسات التفاوض أعمالها في جوبا بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو الاثنين، بعد قرار الوساطة تمديد التفاوض لمدة أسبوع للتوافق على النقاط الخلافية ووضع المسودة النهائية للاتفاق الإطار.

وتواجه المفاوضات عقبات عديدة أدت إلى تمديد المشاورات حول الاتفاق الإطاري، بعد أن أخفقت المباحثات التي انطلقت في 26 مايو في إحراز تقدم في مستويات، علمانية الدولة وحق تقرير المصير والترتيبات الأمنية.

وعقدت اجتماعات منفصلة بين الطرفين بوساطة جوبا لتقريب وجهات النظر، وسط توقعات بإمكانية أن تستغرق المباحثات بعض الوقت عقب رفض الوفد الرسمي مسودة التفاوض التي قدمتها الحركة الشعبية.

وتضمنت المسودة موقف الحركة من فصل الدين عن الدولة، وفصل الهويات الثقافية والإثنية واللغوية والجهوية عن الدولة، وطالبت بتقسيم السودان إلى 8 أقاليم، وإنشاء إقليم جبال النوبة غرب كردفان، وإقليم الفونج، على أن يكون حكام الأقاليم بدرجة نواب لرئيس الجمهورية، وتكوين مجلس رئاسي يقوم بمهام وسلطات الرئيس، بجانب رئيس وزراء يقوم بالإشراف على أداء الجهاز التنفيذي.